

الهيكل التنظيمي للجامعات وعلاقته باستقلالها الاداري والمالي

دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية و انجلترا و الولايات المتحدة

د. نادية محمد الناصر

رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس .

المقدمة :

تعد الجامعة احدى المؤسسات القومية الهامة فى أى مجتمع من المجتمعات حيث تسهم فى تطوير المجتمع وتنميته من خلال تأثيرها الفكرى والطمى على اتجاهات العمل والانتاج . على ان قيام الجامعة برسالتها لا يتم بطريقة تلقائية بل يحتاج الى اطار تنظيمى يتحقق من خلاله استقلالها ، وهذا الاستقلال لا يعنى عزتها عن المجتمع الذى نعيش فيه ولكن يعنى حقها فى الاشراف على شئونها الاكاديمية و الادارية و المالية بون تدخل أى جهة . ونظرا لضخامة مسئوليات الجامعة حرصت الدول المتقدمة على استقلال جامعتها ، و تحاول الدول النامية ومنها مصر ان تحو حنو الدول المتقدمة لتمكين الجامعة من القيام بدورها على أفضل وجه ، و الصل على منح الجامعة صلاحيات الادارة الذاتية وذلك محاولة من هذه الدول الحلق بركب التقدم

المشكلة :- على الرغم من أن مبدأ استقلال الجامعات بجمهورية مصر العربية أمر مسلم به و موثق فى الدستور ، الا ان الدعوة لاستقلال الجامعات لا زالت قائمة فهى مطلب يطرحه الأساتذة و تطرحه الجامعات كما تطرحه وياتق تطوير العليم الجامعى لوجود تصور واضح فى استقلالها الادارى و المالى و يمكن الاشارة الى عدد من النماذج التى تؤكد ذلك :

١ - البناء التنظيمى للجامعات المصرية يعد متماثلا فى كل شئ كما ان هيكل

الوظائف العليا ليس بينها الا اختلاف يسير على الرغم من ان الجامعات تختلف اختلافا بينا من حيث الحجم بالاضافة الى ذلك يتطلب الارتباط الحتمى بين كل جامعة وبيئتها الاستقلال التنظيمى الذى يتفق و الأهداف الى تسعى اليها .

٢ - خضوع الجامعات لنظام الرقابة و المتابعة السائد فى الأجهزة الحكومية كان له أثرا كبيرا فى اعاقه استقلالها على الرغم من ان الجامعة هيئة عامة من نوع خاص لها تنظيمها الخاص وفقا لأحكام قانونها و من ثم كان من الضرورى أن تتولى الرقابة أجهزة على درجة عالية من التخصص و الخبرة بشئون التعليم الجامعى و يلاحظ من ناحية أخرى تعدد أجهزة الرقابة المالية و الادارية اذ توجد رقابة من جانب أربعة عشر جهازا على الجامعة .

٣ - كان لتخصيص اعتمادات مالية لا مبالغ اجمالية فى اعداد موازنات الجامعات أثره فى اعاقه الاستقلال المالى للجامعات ، كما كان لتحديد الأبواب التى تنفق فيها تلك الاعتمادات و تصر سلطات الجامعة على نقلها من بند الى بند داخل الباب الواحد أثره فى اضعاف الجامعات على تنفيذ خططها و مشروعاتها فى المواعيد المقررة ، ووضع نظم الحوافز و الأجور بما يتفق مع طبيعتها و وظائفها و بما يحقق استقلالها المالى .

و فى ضوء ذلك تم بلورة مشكلة البحث فى التساؤلات الآتية :

- (١) ما طبيعة الهيكل التنظيمى القائم للجامعات فى مجال علاقتها بالدولة و ما مدى توفيره لاستقلالها الادارى و المالى ؟ و ما الاطار السليم لها ؟
- (٢) هل تتيح أساليب الرقابة بجامعاتنا الاستقلال الادارى و المالى لها ؟
- (٣) ما مدى امكانية الاستفادة من النول المتقدمة فى هذا المجال ؟
- (٤) ما البديل الذى يمكن اقتراحه ليناسب الجامعات المصرية و يكفل لها الاستقلال ؟

اشتمل البحث على ثمانية فصول تناول الفصل الاول الاطار العام للبحث و الدراسات السابقة ، أما الفصل الثانى نتناول علاقة الجامعة بالدولة فى المجتمعات المعاصرة ، و تناول الفصل الثالث واقع تنظيم الجامعات بجمهورية مصر العربية و علاقته باستقلالها الادارى و المالى و تبعه الفصل الرابع بدراسة واقع تنظيم الجامعات فى انجلترا و علاقته باستقلالها الادارى و المالى أما الفصل الخامس فتناول واقع تنظيم الجامعات فى الولايات المتحدة و علاقته باستقلالها الادارى و المالى أما الفصل

السادس نتناول دراسة تحليلية ثقافية لدول سالفة الذكر من خلال توضيح أهم القوى والعوامل المؤثرة في هذه النظم ومكوناتها .

أما الفصل السابع نتناول دراسة مقارنة تفسيرية لتنظيم الجامعات في جمهورية مصر العربية و انجلترا و الولايات المتحدة الامريكية بهدف تحديد أوجه التشابه و الاختلاف بينها و تفسيرها في ضوء العلوم الاجتماعية المختلفة .

و قدم الفصل الثامن تصور مقترح لتطوير الوضع القائم للجامعات للوضع الامثل في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة و نموذج بولتى المقارنة الذى تم دراسته و يتبلور المدخل المقترح فى اصدار قانون عام يتم فيه اعادة البناء التنظيمى للجامعات و اعادة صياغة اختصاصات و سلطات كل جزء فى التنظيم مما يعنى نقل كثير من الاختصاصات التى يمارسها المجلس الاعلى للجامعات لمجلس الجامعة بما يسمح بقدر اكبر من التفاعل و المشاركة و لتكون جميع القرارات المتصلة بشئون الجامعات منتهية عند مجلسها أو رئيسها ، و يتضمن هذا القانون القواعد العامة و المقومات الأساسية لتنظيم و الادارة الجامعات ، لتسترشد به كل جامعة عند وضع قانونها الخاص بها و الذى يناسب ظروفها و بيئتها على أن تلتزم الجامعات باحترام مبدأ الشرعية فى جميع اعمالها و احترام القوانين أى كان شكلها أو مصدرها .

و يكون دور المجلس الاعلى مقتصرًا على رسم السياسة العامة للتعليم الجامعى على المستوى القومى و تقييم عمل الجامعات و التعرف على خطط تطويرها و مدى ملامتها للاحتياجات القومية و يقدم بذلك تقريرًا لوزير التعليم و فى ضوء هذا التقرير تحصل كل جامعة على الاعانة التى تحتاجها أما عن الرقابة الخارجية على الجامعات فقد اقترحت الباحثة تنظيم التعامل مع أجهزة الرقابة من خارج الجامعات كما يجب أن تحد الجامعات من تدخل الأجهزة التى تماثل ما تقوم به الجامعة من أعمال الادارة ، و يكون ذلك بتحديد الاطار الذى تتحرك داخله الجامعات بون أن تعطى لأجهزة الرقابة فرصة للقيام بعمل من أعمال الادارة داخل هذا الاطار و يتم ادراج أجهزة الرقابة ضمن الهيكل التنظيمى للجامعات أما عن الرقابة الخارجية الخاصة بالنواحى المالية فأن هذا الجانب يمكن تأمينه عن طريق خضوع الجامعات للرقابة القائم بها الجهاز المركزى للمحاسبات باعتبار الجهاز المركزى يمثل مجلس الشعب كسلطة

تشريعية فيقوم بالتحقق من سلامة التصرفات المالية للجامعات و مدى صحة المستندات و ترشيد الانفاق .